الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيآت الدستورية

باردو في 13 فيفري 2012

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة الافتتاحية للجنة الهيآت الدستورية.
جدول الاعمال: انتخاب مكتب اللجنة.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة.

عقدت لجنة الهيآت الدستورية جلستها الأولى يوم الاثنين 13 فيفري 2012 على الساعة 11 و 35 دقيقة بحضور كامل أعضائها و برئاسة السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي وبمساعدة نائبيه.
وافتتح السيد الرئيس أشغال هذه اللجنة مشيرا إلى أحكام الفصلين 49 و 50 من النظام الداخلي المتعلقة بانتخاب مكاتب اللجان بالجلسات الافتتاحية كما ذكر بما تم الاتفاق عليه صلب مكتب المجلس بخصوص توزيع المسؤوليات بين الكتل البرلمانية وإثر ذلك تم انتخاب مكتب اللجنة على النحو التالي:

الاسم واللقب	الصفة	الكتلة
جمال الطوير	الرئيس	التكتل
عبد العزيز شعبان	نائب الرئيس	النهضة
ربيع العابدي	المقرر	المؤتمر
منير بن هنية	مقرر مساعد	المؤتمر
نادية شعبان	مقرر مساعد	الكتلة الديمقراطية

وعلى إثر مغادرة السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ومساعديه استأنفت اللجنة أشغالها برئاسة السيد جمال الطوير وبمساعدة مكتب اللجنة ورحب السيد

رئيس اللجنة بجميع الأعضاء متمنيا لهم التوفيق في مهامهم مشيرا إلى ضرورة الاتفاق على منهجية عمل تكون منسجمة مع المنهجية العامة التي ستضعها الهيئة التنسيقية للدستور فاتحا إثر ذلك الباب للسادة الأعضاء للتعريف بأنفسهم ودار إثر ذلك نقاش معمق حول بعض الأمور التنظيمية المتعلقة بأيام وأوقات عمل اللجنة وحول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الإلتزامات المهنية والسياسية والعائلية للسادة النواب.

وجرى إثرذلك نقاش ثري ومعمّق حول مفهوم الهيآت الدستورية شارك فيه السادة والسيدات(تباعا) المهدي بن غربية ونعمان الفهري ومحمد كريم كريفة ونادية شعبان وآسية النفاتي ليستعرض كل منهم تصوراته حول الهيآت التي يمكن إدراجها في الدستور وأكدوا على ضرورة الاطلاع على دساتير الدول الأخرى مع ملاءمة ذلك مع الواقع التونسي.

وعقّب السادة منير بن هنية وعبد العزيز شعبان والبشير الشمام وعبد الباسط بالشيخ والناصر البراهمي والسيدة دليلة بوعين على هذه التدخلات مقترحين منهجية عمل تتعلق بضرورة ضبط قائمة في الهيآت الممكن إدراجها بالدستور ثمّ تناولها بالدرس واحدة تلو الأخرى قبل اتخاذ القرار بشأنها كما تم طرح إشكالية تداخل أعمال اللجنة مع لجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري وطلبوا من رئيس اللجنة توضيح ذلك داخل الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة .

كما تناول الأعضاء مسألة الاستعانة بالخبراء وضرورة الاتفاق المسبق حول الخبير الذي ستتم دعوته ضمانا لحياد الاختيار وتعميما للفائدة .

قرار اللجنة:

قررت اللجنة انتظار ما سيتم الاتفاق عليه صلب الهيئة المشتركة للتنسيق والصياغة لتنظيم عملها.

رئيس اللجنة **المقرر**